

تحت المجهر

هل انتهى الشغور الرئاسي ليبدأ الشغور البرلماني؟

هتاف دهام

يعيش لبنان في ظل أزمة سياسية عاصفة غير معلنة. لا تزال رياحها مكتومة ولم تخرج إلى السطح بعد. موقف رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أمس، تأكيد على حسم الخيارات في قانون الانتخاب مدعوماً بموقف حادٍ وصُلبٍ من الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله. الواضح أنّ وجهة الأحداث الخارجية تتناغم مع ما يريده ثنائي عون - نصرالله، إذا عطفنا هذا المناخ على الرياح الإقليمية وعلى صيرورة الحدث السوري وانهيار الموازين الاستراتيجية في أسناتة وعلى النصيحة المقدّمة من الدول الغربية للبنان بالانفتاح على الدولة السورية. رفض الرئيس عون أمس، خلال جلسة مجلس الوزراء طلب وزير الداخلية نهاد المشنوق تشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات من خارج جدول الأعمال. من واجباتنا وضع قانون الانتخابات قبل البحث بالهيئة. كما قال. لا أحد يهدّدنا بين الفراغ والتعديل فخطاب القسم واضح، وسنصل إلى قانون جديد للانتخابات. إذا حُزبت بين التعديل والفراغ فاختار الفراغ. وسأل: «إذا لم نستطع بعد ثماني سنوات وضع قانون جديد فإن مصداقيتنا؟» من يسمع فخامة العماد ومواقفه الأخيرة منذ استقاله أعضاء السلك الدبلوماسي، والسياق التصاعدي لهذا الخط من قانون الانتخاب يدرك حينها أنه رجل الموقف والإصرار عليه. لا يزال رئيس الجمهورية كما عهدناه. التزم في خطاب القسم بتقديم قانون انتخاب جديد للبنانيين. يدرك بقوة، ليس معنى الالتزام فحسب، بل الأخطار الجسيمة التي يمكن أن تنعكس على صورة العهد ومساره، والأهم على آمال اللبنانيين به، تحديداً عند موضوع تقديم قانون انتخاب جديد.

أحداث هذين الأسبوعين ما هو على السطح منها وما هو باطن، بدت أوامهم البعض في ما اعتقدوا بأساليبهم المعروفة أنّ بإمكانهم تكرار تجربة تمرير القانون الناقد، كما قدر لهم أن يفعلوا سابقاً. منطق الأمور لأي متابع، أنّ حلف حزب الله - التيار الوطني الحر أوصل رئيساً للجمهورية، وشكل حكومة تسوية طبعيتها التوازنات الحالية في مجلس الوزراء. لا يمكن لهذا الحلف إلا أن يتّوج هذا السياق في نقطة الذروة بإقرار قانون انتخاب جديد، يشكل الرفاعة لنقل البلد من زمن سياسي إلى زمن سياسي جديد، ولو بالحد الأدنى.

رئيس حزب القوات والحب والعلاقات العامة التي يمارسها الحكيم مع الطرف الآخر في الفترة الأخيرة لوضع نفسه في ركب المنتصرين، وهو نجح في ذلك حتى الآن. وما مزيداته الأخيرة على كل المعنيين بقانون الانتخاب ناقضا فيها مواقفه السابقة، باستثناءه للنزول إلى الشارع أو الاستقالة من الحكومة، إذا اعتمد الستين، إلا خير دليل على القدر الذي يبدو أنه سيقع مرة جديدة. بدت سياسة رئيس الجمهورية وحزب الله ورئيس المجلس النيابي نبيه بري وحزب القوات واضحة، وإن بنسب متفاوتة. لا يبدو الرئيس بري غير مقتنع بالخطوة، إنما يحاول انتظار التحاق رئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط بالركب.

رئيس المجلس من موقعه على رأس المؤسسة المعنية بإنتاج القانون الجديد، لا يستطيع أن يفكر في موقف الطرف. جُل ما يهّمه المحافظة على موقع مرز يسمح له بمخاطبة الجميع وانتظار ساعة الاتفاق ليكون على رأسها. يدرك كل من فخامة الجنرال، وحزب الله أنّ العرس الانتخابي لا يمكن أن يتكامل إلا بسير الرئيس الحريري به. الشيخ سعد رايح في كل ما جرى، وليقي منتصراً، من المفترض أن يسير بقانون انتخاب على قاعدة الحد من الضوائر، لأنّ لكل خاسر في قانون الانتخاب الجديد، ومن المنطقي توزيع الخسارة لتكون النسبية وتوسيع المشاركة للفائز الوحيد.

إنّ التمهيد للمستقبلي بوصول المتطرفين في البرلمان، إذا اعتُمدت نسبة غير دقيق، فهذا النظام الانتخابي سيكرس وجود الرئيس نجيب ميقاتي في الندوة البرلمانية، ويعطي الوزير السابق فيصل كرامي وسنة المعارضة فرصة دخولها أكثر من المتشددين.

كان لافتاً أمس، الاجتماع الرباعي في قصر بعيدا بين وزير الخارجية جبران باسيل، وزير المال علي حسن خليل، النائب علي فياض، ومدير مكتب الرئيس الحريري نادر الحريري، في ظل غياب ممثل عن اللقاء الديمقراطي. بحث المعنيون، بحسب ما علمت «البناء» في اقتراحات عدة ربما أبرزها صيغة التأهيل والمختلط ذي الأثرية المطلقة المقدم من التيار الوطني الحر ويقوم على نسبة 65%، بمعنى أنّ تخاض المقاعد الأثرية على أساس الصوت الجمعي، والمقاعد النسبية تحال إلى المحافظات التاريخية مع تقسيم جبل لبنان إلى دائرتين وأحدة تضم قضاء الشوف - عالية وأخرى تضم عبيدا والمن وكسروان وجبيل. ومن يحرّ على أكثر من 65% من أصوات دائرته الانتخابية يعتبر فائزاً، أما التمثيل يوزون نسبة أقل من 65% فيسندون إلى التنافس على أساس النسبية وفق المحافظات. وبعيدا عن رمزية انعقاد الاجتماع في القصر الجمهوري، استعرضت خلال النقاش، ملاحظات كل طرف وجرى تحديد أبرز النقاط الجوهرية موضع تباين المكونات السياسية. أكد المجتمعون الانفتاح على مزيد من الإنصاف لأي خصوصيات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

يسعى الجميع، وفق ما علمت «البناء» إلى أخذ الخصوصية الجغرافية بعين الاعتبار والبحث عن حل ما لها. في المبدأ أبدى تيار المستقبل موافقته على اقتراحي التأهيل ومختلط التيار البرتقالي، لكنه وضع ملاحظات تحتاج إلى نقاش تقني تفصيلي بالمعايير.

أعاد فياض التفكير بمشروع حكومة الرئيس نجيب ميقاتي القائم على تقسيم لبنان لـ 13 دائرة على أساس النسبية، لا سيما أنّ هذه الصيغة حظيت بموافقة مكثّرات سياسية واسعة كانت ممثلة في الحكومة، وأخذت بعين الاعتبار مطالب القوى كافة. ودعا فياض إلى إعادة التفكير والبحث في هذا المشروع، مع العلم أنّه حضر على طاولة اللقاء الثنائي بين حزب الله والمستقبل الأسبوع الماضي في عين التينة. وفيما تتلمت اللجنة الرباعية غداً للغاية نفسها، ستتكتف الاجتماعات في الفترة المقبلة وبصورة يومية في عبيدا أو الخارجية أو عين التينة للوصول إلى صيغة ترضي الجميع بعيدة عن القانون الناقد؛ فهناك من يخمن من قنات ضرورة أن يختار رئيس الحكومة بين الطائف والستين، الإصرار على القانون الناقد سيشرع الأبواب أمام المؤتمر التأسيسي. البلد أمام إشكال كبير. لا انتخابات وفق الستين. ولا تعديل، فهل انتهى الشغور الرئاسي ليبدأ الشغور البرلماني؟ يأخذ البحث طابعاً جدياً، لكن اللقاءات الانتخابية لم تتوصل بعد إلى طروحات موحدة. من غير الواضح بعد ما إذا كانت ستتوصل إلى رؤى نهائية في الأسابيع المقبلة الفاصلة عن 21 شباط المقبل.

روزانا رمال

تؤكد مصادر متابعة لـ «البناء» أنّ حزب الله ليس يصد تعقيد المشهد المتعلق بقانون الانتخاب في لبنان والوقوف عند خيارات الأقران ودراساتها، لكنه أيضاً ليس يصد التفریط بنتائج أبحاثه التطورات الإقليمية لصالحه إيجاباً عبر تجيير مكاسب محلية تعيد عقارب الساعة إلى الوراء وتضع البلاد أمام مخاطر تكتل أكتريات وتدوير حسابات جديدة عند أي مطلب أو مفضل تقرر فيها الإدارة الأميركية وحلقها برئاسة ترابم تحدي الحزب في الداخل وفرض مزيد من الضغوط عليه بخصوص وجوده في سورية؛ وهو المرجح حسب مشروع قرارين مطروحين في مجلس النواب الأميركي اليوم يتضمنان عقوبات مالية جديدة، الأولى ضدّ الحكومة السورية، والأخرى ضد حزب الله الذي لم يعد يخفي توقعه لبدء الضغط في مسألة خروجه من سورية. وقد بدأت مؤشرات تركية أوائل الشهر تحاكي ذلك توخياً لوضع اعتماد تركي بين يدي الإدارة الجديدة لترامب. لذلك فإنه من المتوقع حسب المصادر أن يتابع حزب الله الحركة الناشطة على خط الضاحية، بعيداً والمختارة بشكل أساسي للتوصل إلى حل لا يهدد فيه انتصارات مجانية ولا تكشف البلاد أمام معادلات تقوض التغيير المقترض، ضمن فرصة العهد الجديد الذي قاتل حزب الله سياسياً وتقنياً بعد سنتين من الشغور لدعم وصوله سدة الرئاسة.

يختم المصدر «مخطئ» من يظن أن حزب الله سينجيه في هذا الإطار نحو تجاهل أولويات حماية الأمن الداخلي المطلق من استقرار سياسي لا يعطي فرصة الانقضاض عليه مجدداً، عبر تحالفات طارئة غب الطلب على غرار ما كلفه الحلف الرباعي رغم تبدل الظروف اليوم، أو أنه سيقع

لحزب الله هواجسه وشارعه أيضاً... فزاعة الفراغ سقطت

أسير فزاعة الفراغ مقابل التمديد أو الستين التي أسقطها أولا في زمن الشغور الرئاسي عندما تمسك بعون حتى آخر لحظة بدلاً من أخذه نحو خيارات أمر واقع كما كان مرسوماً.

على هذا الأساس يبدو أنّ ثقة حزب الله وضماناته التي استتبش منها خيراً من عهد الرئيس العماد ميشال عون ستبقى الوجه الحاكم لقانون الانتخاب. وبهذا الإطار يبدو الرئيس عون متمسكاً إلى حد كبير بتغيير القانون؛ فأجواء بعيداً تدرك تماماً أنها فرصة العهد «الوحيدة» لإثبات أنه ليس عدواً يُضاف إلى منظومة الحركة السياسية السابقة القائمة على اقتسام المصالح والانخراط ضمن اللعبة اللبنانية، بحيث لا يحضر فيها إلا المزيد من التكريس للنظام الطائفي وتكبير وحوش المال والسلطة.

مسألة الإصلاح التي يلبسها «التيار الوطني الحر»، كما هو مفترض بإعلانه عن المساعي نحو التغيير القريب هي ملف قائم بحد ذاته يتداوله المعنيون في الضاحية، بعدما وصلت الأمور في شهر آب 2015 لحظة الاندفاع الشعبية «الحرح المدني» لمرحلة التساؤل عن دور المقاومة في الإصلاح التي لا يجب أن تقتصر على القتال الفعلي باستخدام السلاح بدل مقاومة الفساد أيضاً، الف سؤال وسؤال يتردّد يومياً بين شكاوى من تراكم النقابات في الضاحية الجنوبية ومسائل فساد على المكاتب المعنية الإنشائية أو الخدمية في الحزب ومحسوبيات ومقترحات جرت في الانتخابات البلدية التي أقرزت قوى من ضمن الشارع الشيعي تطمح للتغيير وإحداث جرح من دون أن تتنازل عن مستوى تحلفها بالمقاومة كسلسلة كبرى.

لا يتوقف الشارع الشيعي عن المطالبة بتحسين الواقع المعيشي والإنمائي، والتفصيلي» أيضاً في مجلس النواب. وهو يدرك أنّ القوى الأكثر نفوذاً في البلاد تكمن في تحالفي حزب الله وحركة أمل بالمعنى الفعلي للامتياز المحلي ولن يكون مقبلاً عجز حزب الله هذه المرة عن أحداث تغيير

زار مقهى «كوستا» على رأس وفد من قيادة «القومي»

قانسو: الإرهاب أراد استهداف الحمرا لضرب ما تمثله من ثقافة قومية ونموذج وحدة الحياة



قانسو والوفد القومي في مقهى «كوستا» خلال الزيارة التضامنية

إذ ندين هذه المحاولة الإجرامية، وندين من خطّ لها ووقف وراءها وحذد أهدافها، فإننا نقول لهذا المقهى والمنطقة الحمرا التي لها لدى الحزب مكانة خاصة ومميّزة، والحزب، كما يعرف الجميع، لعب دوراً متميزاً في منطقة الحمرا ورأس بيروت، وحمي بكل ما أوتي من قوّة هذه المنطقة، ودفع دماً ثمن هذه الحماية، وهذه المنطقة تتميز أولاً بالحركة الاقتصادية، وتشكل نموذجاً فريداً، لا نسميه تعامياً، بل نموذج وحدة الحياة، ولعبت ثقافة الحزب السوري القومي الاجتماعي الوحودية الدور الأبرز في صناعة هذا النموذج الذي نعزّز به، والحزب يعتبره نموذجاً يجب أن يُحتذى في المناطق كلها.

وتابع قانسو قائلاً: الإرهاب قصد من وراء محاولته في هذا المقهى إصابة هدفين متلازمين، قصد إصابة هذا النموذج، نموذج وحدة الحياة وضربه من جهة، ومن جهة ثانية قصد ضرب هذا الدور الاقتصادي الذي تنهض به منطقة الحمرا، والذي يزدهر باضطرار، لأنّ الإرهاب يريد أن يحولها كما لبنان وأي منطقة تطالها أقدامه، إلى خراب، إلى جحيم، حيث تنعدم فيها أسباب الحياة، وفي طليعتها، الأسباب الاقتصادية. وختتم قانسو بالقول: كلمتنا الأخيرة هي شركنا وتقديرنا الدائم لمؤسسات الدولة، للجيش والقوى الأمنية التي أحبطت محاولة هذا الإرهابي، ونقول: كل اللبنانيين على اختلاف طوائفهم وأحزابهم ومناطقهم يقفون صفاً واحداً ضدّ الإرهاب، وجنبا إلى جنب مع الجيش اللبناني ومؤسساتنا الأمنية حتى استئصال الإرهاب من كل شبر من أرضنا، سواء أرضنا في لبنان أو في الشام أو في العراق أو في أي مكان.

زار رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي الوزير على قانسو مساء أمس، مقهى «كوستا» على رأس وفد من قيادة الحزب. وتحوّلت الزيارة إلى وقفة تضامنية، شارك فيها إلى جانب قانسو، عضو اللجنة القومية النائب الدكتور مروان فارس وعدد من أعضاء مجلس العمد والمسؤولين والمنفذين العاملين وجمع من القوميين الاجتماعيين، وكان في استقبال قانسو والوفد القومي مدير المقهى محمد بسام عفيفي.

أكد قانسو خلال الزيارة أنّ محاولة استهداف مقهى كوستا ومنطقة الحمرا هدفها ضرب المعنى الاقتصادي والاجتماعي الذي تمثله هذه المنطقة. وإذ هنا قانسو عفيفي والموظفين بالسلامة، أكد أنّ الحزب السوري القومي الاجتماعي المتجذّر في منطقة الحمرا وبيروت سيبقى دائماً إلى جانب أهلنا وإلى جانب القوى الأمنية التي تسهر على أمن المواطنين.

وبدوره، شكر عفيفي قانسو وقيادة الحزب على الزيارة والوقفة التضامنية.

خفايا

سياسي كبير
متحمّس جدالقانون
انتخابات وفق قاعدة
النسبية يدرس إمكان
حشد جمهوره في
الشارع لإعلان
رفضه قانون الستين
وتأييده للنسبية، لكن
الشخصية المشار
إليها تخشى أن يحصل
ماليس في الحسبان
وافتحال إشكالات أمنية
مع جماهير أخرى
مناوئة للنسبية، وبذلك
تطير الانتخابات
وقانونها، وهذا ما لا
تريده تلك الشخصية
التي تسعى إلى إجراء
الانتخابات بقوة وفق
قانون جديد يرضي
جميع الأطراف.

برّي: لن أسير بقانون انتخابي لا يحظى بالتوافق
حردان: النسبية والدائرة الواحدة خلاص لبنان



بري وحردان خلال لقائهما في عين التينة أمس (حسن ابراهيم)

أسير بأي قانون لا ترضى أي طائفة من الطوائف عليه، وإن عدم الاتفاق على القانون يحدث شرخاً في البلاد». ونوّه بري ببدء الجيش والقوى الأمنية في مكافحة الإرهاب. وقال: «نحنني إجلالاً وافتخاراً لهذه الجهود، واستطيع القول إن الأمن في لبنان في مكافحة الإرهاب أفضل أمن في العالم من دون أي مبالغة، وهو أفضل من الأمن حتى في أوروبا». وجدد بري الدعوة إلى خطة أمنية شاملة وصارمة في الدفاع لإنهاء عمليات الخطف التي تتصّزّز منها منطقة بكاملها تشكل ثلث لبنان هي البقاع، مع العلم أنّ من يقوم بهذه الأعمال لا يتجاوز عددهم الـ 100 أو 150 من الطفار.

ويشّر بري بأن سلسلة الترتب والرواتب ستقر من خلال مشروع الموازنة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنّ ضمان الشيشوخة يجري العمل عليه في مجلس النواب بكل مسؤولية.

وعن الوضع في المنطقة قال «إن هناك تباشير لحلحلة شاملة». وجدد دعمه للصحافة، مؤكداً أنه مع أي قانون يساهم في صمود الصحافة في لبنان لاسيما الورقية التي تعاني اليوم، لأن الإعلام الحر هو إحدى علامات لبنان الفارقة. وأشار النقيب الكعكي من جهته إلى أنّ مجلس النقابة عرض ما تواجهه الصحافة في لبنان منوهاً بموقف الرئيس بري الداعم للإعلام وبمواقفه الوطنية أكان في رعاية الحوار أم في عملية انتخاب رئيس الجمهورية أم في حرصه على إجراء الانتخابات النيابية.

وكان بري عرض مع النواب في لقاء الأربعماء الأوضاع الراهنة وعدداً من الملفات والقضايا المطروحة، وتناول الحديث موضوع قانون الانتخابات.

واستقبل في هذا الإطار النواب: الوليد سكرية، علي خريس، عبد المجيد صالح، علي فياض، مروان فارس، أيوب حميد، بلال فرحات، علي بري، هاني قبيسي، عبد اللطيف الزين، علي المقداد، وإميل رحمة.

رأى عضو المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حردان أنّ خلاص لبنان وتحقيق الإصلاح السياسي يتمثلان في إقرار قانون انتخابي على أساس النسبية والدائرة الواحدة خارج القيد الطائفي. ولقّف بعد لقائه رئيس مجلس النواب نبيه بري أمس، إلى «إننا قدمنا مشروعاً في هذا الإطار موجود في المجلس النيابي يؤمن صحة التمثيل وعدلته ولا يُغني أي فريق»، مشيراً إلى أنّ قانون الستين يُغني ويقتضي تمثيل بعض الشرائح الاجتماعية في الندوة البرلمانية، ومشدداً على أنّنا مع النسبية والدائرة الواحدة أو الدوائر الموسّعة.

وقال حردان: اطلعنا على وجهة نظر الرئيس بري حول مجريات الأوضاع في لبنان، خصوصاً النقاش الدائر حول قانون الانتخاب لاسيما أننا على أبواب الانتخابات، وهناك قلق لدى الجميع من الصيغ التي لا تحقق صحة التمثيل.

وأضاف: أصبح للبنان رئيس للجمهورية وهناك حكومة معنية بإعداد مشروع قانون للانتخابات، يسهم في تحسين الوحدة وتثبيت الاستقرار. ونوّه حردان بدور الجيش والقوى الأمنية والإنجازات التي تحققت والسرور الدائم على أمن واستقرار البلد ومكافحة الإرهاب استباقياً.

وكان الرئيس بري أكد عدم السير بأي قانون انتخابي لا يحظى بالتوافق مجدداً رفضه للتمديد للمجلس. وقال خلال استقاله مجلس نقابة الصحافة برئاسة النقيب عوني الكعكي «لا أسو من سوء الإلتئديد، وأن النظام النسبي هو خلاص لبنان»، منتقداً مرة أخرى قانون الستين «الذي يبيق الوضع على ما هو عليه في المجلس النيابي ويقتضي على الأصوات المستقلة، ولا يضمن صحة التمثيل».

وكشف «أنه حتى الآن ليس هناك استقرار على قانون معين، لكن البحث والمقالات جارية بقوة للاتفاق على قانون جديد للانتخابات، كما قلت في السابق، فإن أي قانون يجب أن يحظى بتوافق جميع الأطراف، وأنا لن



...ومعتبراً لعفيفي عن التضامن والاستنكار

..ومتوسطاً أمدير محمد عفيفي والموظفين وفارس وجريج